٩ ــ القرار رقم ٣٣٨ :

وفي السادس من تشرين الاول ١٩٧٣ اندلعت الحرب من جديد على الجبهتين السورية والمصرية ، وبتاريخ ٧ تشرين الاول طلبت الولايات المتحدة اجتماعا عاجلا لمجلس الامن ، وعقد المجلس أربعة اجتماعات بين ٨ و ١٢ من شهر اوكتوبر دون ان يتوصل الى أي اتفاق عما يجب ان يقوم به . واستمرت التقارير تتوالى على المجلس . وبتاريخ ٢١ اكتوبر عقد المجلس اجتماعا بناء على طلب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبتاريخ ٢٢ اكتوبر تبنى المجلس قراره رقم ٣٣٨ (لم تشترك الصين بالتصويت) الذي دعا الى وقف اطلاق النار وانهاء العمليات العسكرية فورا ودعا الاطراف المعنية أن تبدأ فور وقف اطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٩٦٧/٢٤٢ ، وان يباشروا المفاوضات تحت اشراف ملائم .

وبتاريخ ٢٣ من اكتوبر اجتمع المجلس بناء على طلب مصر للنظر في عدم تقيد اسرائيل بوقف اطلاق النار فاتخذ المجلس قراره رقم ٣٣٩ الذي أكد فيه قراره السابق وقرر تكليف الامين العام بارسال مراقبين عن الامم المتحدة ليشرفوا على وقف اطلاق النار . وبتاريخ ٢٥ اكتوبر ٩٧٣ تبنى المجلس قراره رقم ٣٤٠ الذي قرر فيه انشاء قوة طوارىء دولية ، التي أرسلت الى مصر وبتاريخ ٢٧ اكتوبر ٩٧٣ الذي حدد مدة قوة الطوارىء ستة أشهر قابلة للتجديد بعد موافقة المجلس . وبتاريخ ١٥ كانون الاول عقد المجلس اجتماعا خاصا لمناقشة الاجراءات اللازمة لمؤتمر الصلح المقترح للشرق الاوسط واتخذ قراره رقم ٣٤٤ الذي أعرب فيه عن أمله بأن يساهم هذا المؤتمر بانشاء سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط وعبر عن ثقته بأن الامين العام سوف يلعب دورا فعالا في هذا المؤتمر حسب القرارات الملائمة لمجلس الامن وأن يرئس هذا المؤتمر فيما اذا طلب منه الاطراف ذلك .

وبتاريخ ٢١ كانون الاول عقد مؤتمر السلام في جنيف بحضور كل من الجمهورية العربية المتحدة والاردن واسرائيل وذلك تحت اشراف الامين العام والرئاسة المشتركة لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وقد عقد المؤتمر اجتماعين عامين واجتماعا مغلقا ولخص الامين العام خلاله المؤتمر بقوله انه قد اتفق باجماع الآراء لاستمرار عمل المؤتمر بواسطة انشاء فريق عامل عسكري الذي سيناقش مسألة فصل القوات .

وبتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ وقعت اتفاقية فصل القوات المصرية الاسرائيلية كنتيجة لمؤتمر جنيف .

وبتاريخ ٢٨ أيار ١٩٧٤ أعلم الامين العام مجلس الامن عن ترتيبات لاتفاقية فصل القوات بين سوريا واسرائيل التي ستوقع في جنيف وبتاريخ ٣١ أيار وقعت هذه الاتفاقية وأقيمت على خطوط الفصل قوة أنشأتها الامم المتحدة تدعى قوة مراقبي فصل القوات التابعة للامم المتحدة .

١٠ ــ اعادة ادراج « قضية فلسطين » كبند مستقل على جدول الاعمال والقرارات اللاحقة :

بحثت في مقال سابق خلفية طي « قضية فلسطين » كبند مستقل على جدول الاعمال منذ الدورة السابعة المعقودة عام ١٩٥٢ وكيف كانت قضية فلسطين تناقش في اطار بنود أخرى « كالوضع في الشرق الاوسط » أو « التقرير السنوي لمدير وكالة الاونروا » وغيرها(٧). وفي مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤ أخذ مجلس الجامعة العربية قرارا بطلب ادراج القضية كبند مستقل . وتقدمت وفود الدول العربية الدائمة لدى الامم